Distribution: Restricted
Original: English

EB 2002/75/R.18/Rev.1
البند 10(ب) من جدول الأعمال

23 April 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والسبعون

روما، 22–23 أبريل/نيسان 2002

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

دولة إريتريا

من أجل

مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والزراعي في غاش باركا

Document # 256165
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع إريتريا	3
الجزء الثاني –	**المشروع**	**5**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	7
جيم –	عناصر المشروع	7
دال –	التكاليف والتمويل	12
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	14
واو –	التنظيم والإدارة	15
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	المخاطر	16
طاء –	الأثر البيئي	16
ياء –	السمات الابتكارية	16
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**17**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**17**
الملحق		
	موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية المساعدة المالية المتفاوض بشأنها	**19**

APPENDIXES **الذيــول**

الصفحة

1 **I. COUNTRY DATA**

الأول – البيانات القطرية

2 **II. PREVIOUS IFAD FINANCING**

الثاني – عمليات التمويل السابقة للصندوق

3 **III. LOGICAL FRAMEWORK**

الثالث – الإطار المنطقي

6 **IV. PROJECT COST SUMMARY**

الرابع – مجمل تكلفة المشروع

11 **V. ORGANIZATION AND MANAGEMENT**

الخامس – التنظيم والإدارة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	نكفة إريترية
1.00 دولار أمريكي	=	13.5 نكفة
1.00 نكفة	=	0.074074 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 هكتار	=	2.47 آكر
1 آكر	=	0.405 هكتار

السنة المالية

لحكومة دولة إريتريا

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

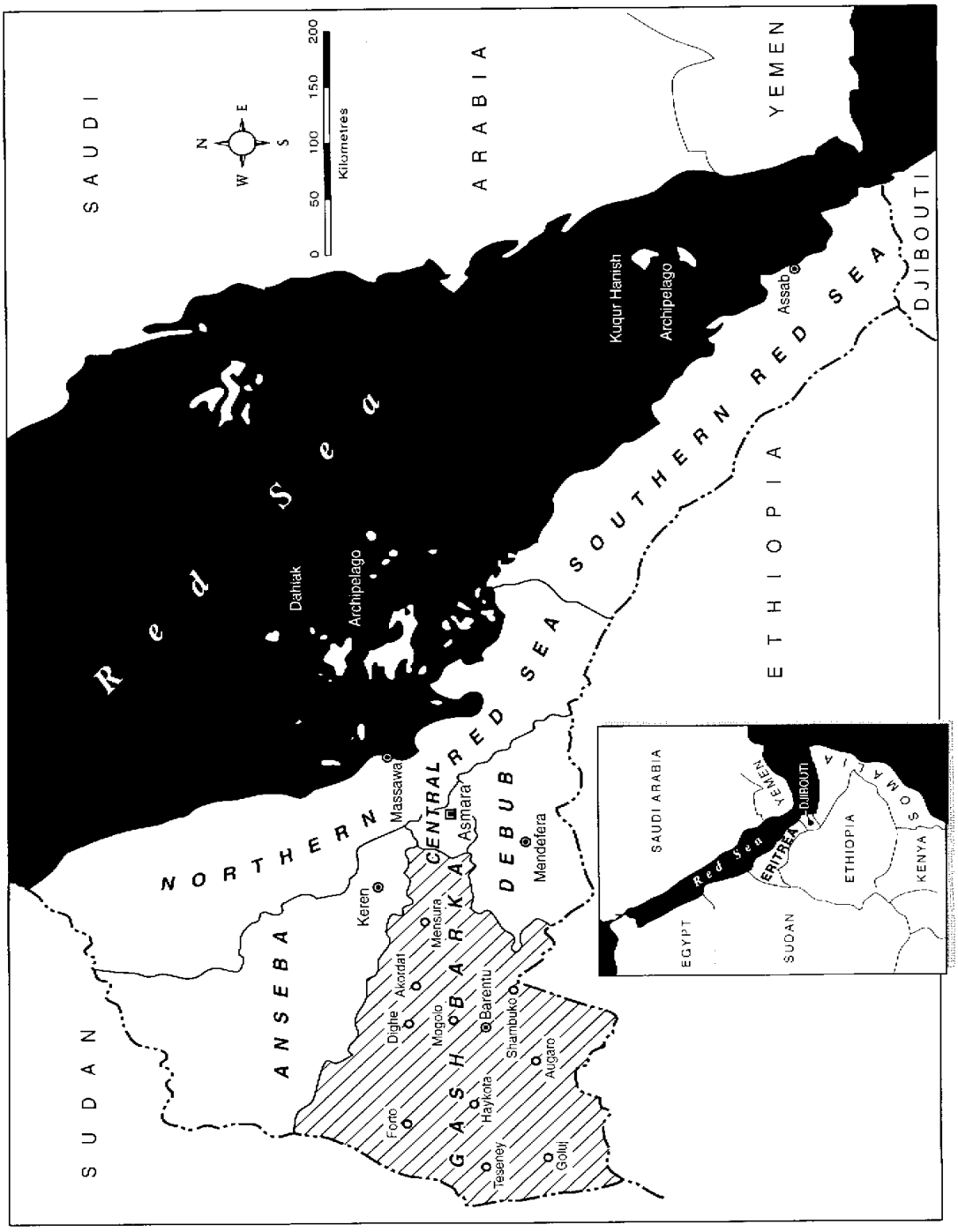

المصدر: تقرير الصندوق للتقييم

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

دولة إريتريا

مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والزراعي في غاش باركا

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	دولة إريتريا
الوكالة المنفذة:	إدارة إقليم غاش باركا
التكلفة الكلية للمشروع:	16.14 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	8.10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.00 ملايين دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة
قيمة التمويل المشترك:	3.46 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	1.35 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.33 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

مـــن هـــم المستفيدون؟ يتألف المستفيدون من أنشطة المشروع المتعلقة بالثروة الحيوانية وإنتـــاج المحاصيـــل وإمدادات المـــياه من نحو 000 64 نسمة ينتمون الى 400 16 أسرة في إقليم غاش باركا. وسيستفيد 000 46 شخص آخرون ينتمون إلـــى 400 13 أسرة من خدمات الرعاية الصحية المحسنة القائمة على المجتمعات المحلية بينما سيفيد سائر سكان المناطق الريفـــية في إقليم غاش باركا، وعددهم زهاء 000 474 نسمة، من الخدمات الصحية العامة المحسنة. وتتباين نظم الإنتاج الزراعـــي للحـــيازات الصغيرة في الإقليم تبايناً كبيراً. ففي مناطق المنخفضات القاحلة يعتمد الرعاة شبه المستفيدين على تربـــية الحيوانات حصراً تقريباً. أما على أطراف المرتفعات التي تشهد أمطاراً أكثر كمية وانتظاماً فإن الرعاة الزراعيين يعـــتمدون على إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات بشكل متساوٍ. ومعظم الأسر تنتج أغذية تكفي لما بين 8 و10 أشهر في ســـنوات الهطـــول الجيد ولما بين 5 و7 أشهر في سنوات الهطول القليل. ويبور المحصول جزئياً أو كلياً مرة كل ثلاث سنوات وسطياً ومرات أكثر في المناطق القاحلة. وفي سنوات المحل تقع تسع أسر من أصل كل عشر أسر فريسة لانعدام الأمن الغذائي وتضطر إلى بيع حيواناتها للبقاء على قيد الحياة. أما الأسر التي لا تملك حيوانات أو لا تملك إلا قليلاً منها فتضـــطر إلـــى الاعتماد على الهبات من أجل البقاء وكثير من هذه الأسر ترأسها نساء وتعاني على وجه الخصوص من انعدام إمكانات الوصول إلى سبل توليد الدخل.

لمـــاذا هـــم فقـــراء؟ الناس فقراء لأنهم يعتمدون على أعمال منخفضة الإنتاجية في زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات، ولأنهم لا يتمتعون إلا بفرص قليلة لتوليد الدخل ولا يستطيعون بسهولة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأشد المخاطـــر علـــى أسباب معيشتهم عموماً هو قلة الأمطار وعدم إمكانية الاعتماد عليها والملاريا والسل وأمراض الإسهال والمشاكل الصحية للأم والطفل. وعلى الرغم من أن قاعدة الموارد الطبيعية الهشة والمتدهورة في كثير من المناطق تحد كثـــيراً مـــن قـــدرة الإقليم الإنتاجية، فإنه من الممكن تحسين موارد رزق الناس إلى درجة كبيرة من خلال تحسين إدارة المراعـــي واعـــتماد ممارســـات أفضـــل في مجالي تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل، وتعزيز إمكانات الحصول على المدخـــلات واعـــتماد ممارسات مناسبة لجمع المياه واستخراجها وتوفير إمكانات الوصول إلى الخدمات الصحية. ولا بد لاســـتغلال هذه الظروف من العناية بتكييف المساعدة مع الموارد الطبيعية والاحتياجات والأولويات المحلية. ويتطلب ذلك أن تشارك المجتمعات المحلية في تقرير الاستثمارات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على الذات في الإدارة والصيانة لاحقـــاً. وتولـــى الأولويـــة القصوى في مجال تعزيز إمكانات الوصول إلى الخدمات الاجتماعية لمياه الشرب والخدمات الصحية.

ما الذي سيحققه المشروع لهم؟ سيوفر المشروع للمجتمعات المحلية مجموعة من خيارات التنمية لتختار منها وتسهم في صـــوغها فـــي ضـــوء خـــبرتها ومواردها ومصالحها. واستناداً إلى التحديد الأولي للموارد الأساسية في الإقليم، سيقوم الموظفـــون الحكومـــيون، مع سكان القرى وزعمائهم غير الرسميين، بدراسة وضع الموارد المحلية وسيحددون ويوثقون مصالح وإمكانات مختلف المجموعات في قراهم وسيساعدون هذه المجموعات على وضع اقتراحات، بمساهمة كبيرة من المســـتفيدين، وســـيقومون بفـــرز الاقتراحات تقنياً بما في ذلك فيما يتعلق بتحقيق الاعتماد على الذات في أعمال الإدارة والصـــيانة اللاحقة والوصول إلى خطة عمل متفق عليها ورصد تنفيذها وتأثيرها. وستشمل الاستثمارات الرئيسية ما يلي: تنمـــية المراعـــي التـــي تديرها المجتمعات المحلية بما في ذلك إنشاء مناطق حصر ونقاط للمياه وخدمات مساندة لتربية

الحيوانات في القرى؛ والاضطلاع بمشاريع صغيرة لتحويل الجداول والأنهار وجمع المياه للري التكميلي، والقيام ببحوث مزرعية ميدانية عن المحاصيل بما في ذلك اختيار أصناف مقاومة للجفاف، وتطوير إمدادات مياه الشرب وتحسين خدمات الصحة العامة المجتمعية.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيتلقى زعماء القرى غير الرسميين تدريباً أولياً ومساعدات لتمكينهم من تيسير عملية التقدير المحلي لأولويات مختلف المجموعات في القرى. وسيعمل سكان القرى والموظفون الحكوميون معاً لتحديد أفضل الطرق لتلبية الاحتياجات والأولويات من خلال المشروع. وسيقوم زعماء القرى غير الرسميين والموظفون الحكوميون المحليون باستعراض مدى جدوى الأنشطة المقترحة وسيساعدون سكان القرى على ترتيب الأولويات في ضوء أوقات الاستجابة المحتملة وعلى وضع خطة عمل قبل التنفيذ، ورصد التنفيذ والتأثير في حلقات عمل استعراضية سنوية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
دولة إريتريا
من أجل
مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والزراعي في غاش باركا

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى دولة إريتريا بما قيمته 8.10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 10.00 ملايين دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع تنمية الإنتاج الحيواني والزراعي في غاش باركا. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تقع إريتريا على الشاطئ الغربي من البحر الأحمر وتبلغ مساحتها 000 124 كيلومتر مربع تقريباً. ويتراوح مناخها بين الحار/القاحل في المنخفضات والمعتدل/شبه الرطب في المرتفعات. ويزداد سكانها المتعددو الإثنيات والبالغ عددهم نحو 4 ملايين نسمة بمعدل 2.7% في السنة. ويعيش زهاء مليون إريتري خارج إريتريا منهم 000 160 في السودان يتوقع عودتهم بحلول عام 2003. وثمانون في المائة من السكان ريفيون ومعظم الريفيين يعتمدون على زراعة الكفاف. ويعيش ثلثاهم في المرتفعات حيث تصل الكثافة السكانية إلى 200 شخص في الكيلومتر المربع الواحد في بعض المناطق. وكانت إريتريا قبل حرب الاستقلال تتمتع ببنى أساسية متقدمة واقتصاد متين إلا أن عقود الحرب الثلاثة وتعاقب الجفاف قد حدت كثيراً من القدرة الإنتاجية. ويقدر الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد بمبلغ 170 دولاراً أمريكياً (عام 2000)، والعمر المتوقع عند الميلاد بحوالي 51 عاماً وتبلغ نسبة الأمية بين الكبار 46 في المائة. ويعتبر البلد تاسع أفقر بلد في العالم والرابع عشر في ترتيب أقل البلدان نموا.

2 - كان البلد ينمو نمواً مطرداً خلال السنوات القليلة الأولى التي أعقبت الاستقلال عام 1993. إذ أطلقت الحكومة برنامجاً للإعمار والإصلاح بهدف تنمية البنى الأساسية وتعزيز الأمن الغذائي واستيعاب العائدين. وفي عام 1996 شرع بعمليات واسعة النطاق لإعادة هيكلة القطاع العام وإصلاحه بهدف مساندة الانتقال من الدعم الموجه نحو

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

الطوارئ والإعمار إلى الدعم الموجه إلى التنمية. وشملت الإصلاحات اعتماد اللامركزية ابتغاء زيادة فاعلية الخدمات العامة وتعزيز قدرة موفري الخدمات العامة على الاستجابة للأولويات المحلية. وبموجب اللامركزية أصبحت الإدارات على مستوى الإقليم (Zoba) مسؤولة عن تخطيط التنمية ووضع سياساتها وتنفيذ المشاريع وأصبح موظفو وزارات التنفيذ المحليون مسؤولين تشغيلياً أمام إدارة الإقليم وفنياً أمام وزاراتهم المختلفة. وأدى نشوب الحرب عام 1998 إلى وقف تنفيذ عملية التحول إلى اللامركزية وغيرها من الإصلاحات بينما كان يجري تقديم مساعدات الطوارئ وإعادة الإعمار من خلال الهياكل المؤسسية المركزية العامة.

3 - وبعد الفترة الأولية التي اتسمت بأداء اقتصادي كلي متين واجهت البلاد خلال فترة 1998–2000 ركوداً اقتصادياً واختلالات اقتصادية كلية متعاظمة ناجمة عن تحويل الكثير من الموارد لأغراض الدفاع. واستعاد الناتج المحلي الإجمالي نموه عام 2001 بمعدل 7% تقريباً. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو الاقتصادي المطرد ليوفر أساساً للحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية خلال السنوات القليلة القادمة. وتعاني إريتريا من عجز خارجي هيكلي ضخم يمول معظمه من خلال تحويلات الإريتريين المقيمين في الخارج.. ولم يكن على إريتريا أي ديون خارجية عامة يوم استقلالها إلا أن القروض التي استجرتها لأغراض الإعمار والتنمية بعد ذلك خلقت ديناً خارجياً بقيمة إجمالية بلغت 300 مليون دولار أمريكي، أو 59% من الناتج المحلي الإجمالي (بنهاية عام 2000). ويبلغ معدل خدمة الدين15% تقريباً. وتتكون صادرات إريتريا الرئيسية من الأغذية والحيوانات الحية والمواد الخام وبعض السلع المصنعة. وقد انقطعت إمكانات الوصول مؤقتاً إلى سوق التصدير الرئيسية في إثيوبيا مما أدى، مع قلة الإمكانات المتوفرة لإعادة توجيه التجارة على المدى القصير، إلى خفض كبير في الصادرات. وتسعى إريتريا اليوم إلى زيادة صادراتها من منتجات الصناعات التحويلية الكثيفة العمالة والحيوانات الزراعية والخضار والفواكه إلى دول الخليج.

4 - تسهم الزراعة بنحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي (1999) والصناعة بنحو 29% والخدمات بنحو 54 في المائة. وتوفر تربية الحيوانات الواسعة النطاق، التي يتم معظمها في مناطق المنخفضات الغربية، معظم القيمة المضافة في مجال الزراعة. أما إنتاج المحاصيل فهو في معظمه للاستهلاك المنزلي وهو يشمل الشعير والقمح والسرغم والدخن في المرتفعات والدخن والسرغم في المنخفضات. إلا أن نحو نصف احتياجات البلاد الغذائية تستورد حتى في السنوات التي تهطل فيها أمطار كافية. ونادراً ما يشتري المزارعون مدخلات خصيصاً من أجل الزراعة البعلية وتبقى الإنتاجية متدنية جداً. وتغل زراعة محاصيل البستنة المروية على ضفاف الأنهار الموسمية بعض المنتجات. وفي الماضي كانت بعض الحيوانات التي تربى في المنخفضات تصدر إلى الخليج إلا أن تصديرها أصبح محظوراً الآن بعد تفشي وباء حمى الوادي المتصدع في المملكة العربية السعودية على الرغم من أن إريتريا لم تتأثر بهذا الوباء.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

5 - لا بد عند تصميم تدخلات إنمائية جديدة من الأخذ بالتجربة العامة المستقاة من أنشطة دعم التنمية في إريتريا. إلا أن هذه التجربة محدودة نسبياً نظراً للظروف الخاصة التي سادت في السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك فإن هناك دروساً واضحة. أولها قلة الموظفين والمهارات وضعف القدرات المؤسسية لدى الجهات العامة القائمة على توفير الخدمات بل وتراجعها منذ عام 1998، وإن مؤقتاً. وفضلاً عن هذا فإن مناخ غاش باركا القاسي يجعل منها منطقة لا

تغـري الموظفين الحكوميين المدربين بالعمل فيها. وثانيها، أن عملية الانتقال من مساندة الطوارئ إلى مساندة الإعمار إلـى المساعدة الإنمائية أصيبت بنكسة منذ عام 1998. ولا تتوافر لدى موفري الخدمات العامة ولا المجتمعات المحلية خـبرات كثـيرة في مجال دعم التنمية الذي يتطلب، في المجتمعات المحلية، الاتفاق على الأولويات والعمل بنشاط من أجل حشد الدعم للأنشطة التي تود مختلف المجموعات الاضطلاع بها وتلقي المساعدات وتجهيزها.

6 - وفَّر عدد من المبادرات الإنمائية المحدودة نسبياً دروساً ذات صلة في إطار نطاق واسع من التدخلات التقنية التـي تـتعلق بنوع التقنيات التي تستطيع المجتمعات المحلية تشغيلها وصيانتها، وبالحاجة إلى تكييف التقنيات لتناسب مواضـع محـددة، وتوقـع قـدر كبير من المساهمة من جانب المستفيدين لضمان الملكية والاستدامة. وتدل الدروس المسـتفادة عمومـاً، من قلة الموارد المتوافرة للناس وهشاشة قاعدة الموارد إلى نقص التقنيات القابلة للتحويل السريع، علـى الحاجـة إلى استثمارات بسيطة قليلة التكاليف وضرورة اعتماد المجتمعات المحلية على ذاتها في شؤون الإدارة والصيانة. ويفضل أن تكون الاستثمارات في أنشطة معروفة في البلاد وأن لا تطبق التقنيات الجديدة على نطاق واسع إلا بعد أن تخضع للاختبار والتكييف لدى عدد من المستخدمين.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع إريتريا

7 - **سياسـة إريـتريا فـي استئصـال الفقر**– التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والمساواة بين الجنسين مبادئ وأولويات أساسية يكرسها الدستور. وتعكس الأولويات الفورية التالية وضع ما بعد الحرب في البلاد وتهدف إلى: تلبية الاحتياجات الفورية للطوارئ (بما في ذلك مساعدة النازحين والجنود المسرحين وإعادة دمجهم في المجتمع)؛ وإصلاح البـنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية الهامة؛ وإعادة بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستئناف الأنشطة في أقرب وقـت ممكـن. وسيحول التركيز من برامج الطوارئ الجارية إلى الأنشطة التي تنفذ في إطار استراتيجية إنمائية كلية تركز على النمو المستدام على قاعدة عريضة والحد من الفقر استناداً إلى تنمية القطاع الخاص. وتهدف عناصر رئيسية من الاستراتيجية إلى ما يلي: فتح أسواق لتصدير الحيوانات والفواكه والخضار والأزهار، وإعادة بناء أعمال المرافئ؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق تعزيز الخدمات العامة لأصحاب الحيازات الصغيرة وتيسير تطوير قطاع خاص داعـم؛ والعمل لجذب الاستثمارات في القطاع الخاص؛ وخصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة؛ وتطوير نظام مالي سـليم. وتولي الحكومة أولوية كبيرة للامركزية كأداة للحد من الفقر من خلال تعزيز إمكانات الحصول على الخدمات وتفترض أن المشاريع التي تنفذ في إقليم ما ينبغي أن تنفذ من قبل إدارة ذلك الإقليم. وستقوم الحكومة بإعداد استراتيجية انتقالية للحد من الفقر استناداً إلى تقدير متواصل لمدى انتشار الفقر وأبعاده وتوزعه وأسبابه.

8 - **أنشـطة استئصـال الفقر التي تقوم بها الجهات المانحة الرئيسية الأخرى**– كانت الأولويات الرئيسية للدعم الـذي تقدمه الجهات المانحة المساعدة على تلبية احتياجات البلاد الهائلة لتنمية البنى الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. ومن المجالات الرئيسية التي يمولها البنك الدولي إصلاح البنى الأساسية الاقتصـادية والاجتماعية وتنميتها، ومرافق الصحة، والجنود السابقون المسرحون. ويدعم الاتحاد الأوروبي المعونات الغذائـية، وتنمـية البـنى الأساسية، وإمدادات المياه، وعودة اللاجئين إلى الوطن. وقد مولت وكالة التعاون الإيطالي المعونـات الغذائـية وساندت تنمية الصناعة والزراعة والاتصالات ومرافق الصحة وعمليات تسريح الجنود. وقدمت

الوكالـــة الدانمركـــية للتنمية الدولية مشروعات صون التربة والبذور وتطوير صناعة الألبان بموجب برنامجها للقطاع الزراعـــي الذي يجري حالياً صياغة المرحلة الثانية منه التي ينتظر أن تضم أنشطة في إقليم غاش باركا مع نقل لمزيد من المسؤوليات إلى مستوى الإقليم.

9 - وهـــناك بـــرنامجان لجهـــات مانحـــة متعددة الأطراف يمولان مشاريع إعادة بناء وتأهيل بعد توقف الأعمال الحربية. أول هذين البرنامجين هو برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يقوده البنك الدولي وتبلغ قيمته 287.7 مليون دولار أمريكـــي ويســـتمر حتى ديسمبر/كانون الأول 2002. ويشمل هذا البرنامج تقديم الدعم بهدف: إعادة بناء المستوصفات والمدارس والطرق؛ وإصلاح الزراعة؛ وتشجيع الاستثمارات بمبادرة المجتمعات المحلية، وتنمية القطاع الخاص. وقد انتهـــت معظم أشغال إعادة الإعمار على الصعيد المحلي. أما البرنامج الثاني فهو برنامج الإنعاش لما بعد الحرب الذي يـــنفذ بقـــيادة بـــرنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي بقيمة 17 مليون دولار أمريكي. ويقوم هذا البرنامج، الذي سينتهي في يونـــيه/حزيـــران 2002، ببناء البنى الأساسية مستخدماً المنظمات غير الحكومية أو إدارات الإقليم كوكالات تنفيذ بينما تُســـتخدم بعض الأموال لتطوير القدرات الإدارية على مستويي الأقاليم والمجتمع المحلي. وقد أعيد توجيه عدة برامج جارية كيما تقدم مساعدات فورية إضافية. وقد أسهمت هذه المبادرات في تأسيس قاعدة محلية للمشروع الحالي.

10 - **اســـتراتيجية الصـــندوق في التعاون مع إريتريا**– يوجه الصندوق مساعداته إلى مناطق المنخفضات الشرقية والغربـــية التـــي تـــتوافر فيها أفضل الفرص للتوسع الفوري في إنتاج الحيازات الصغيرة. وتعاني فيها البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية من التخلف والتي يشتد فيها الفقر. وتكمن أهم فرص التنمية الزراعية في المنخفضات الشرقية في تطوير نظم الري بالغمر وهو ما يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة باستقصـــائه في سياق محدد في إطار مشروع تنمية وديان المنخفضات الشرقية. أما في المنخفضات الغربية فإن النظم الســـائدة هي تربية الحيوانات الكثيفة بالاقتران مع إنتاج مجموعة ضعيفة من المحاصيل لأغراض الكفاف في ظروف مطرية غير مضمونة. وهناك فرص إنمائية في مجالات إدارة المراعي ورعاية الحيوانات والخدمات البيطرية وزراعة المحاصـــيل والـــزراعة الصونية وهناك أيضاً فرص للتوسع في زراعة بعض أصناف المحاصيل مرتفعة القيمة على مســـاحات مـــروية صغيرة جداً في أماكن عديدة. ولا بد عموماً من الاستثمار في تحسين إمكانات حصول الناس على الخدمات ومياه الشرب المأمونة إذا ما أريد زيادة القوة العاملة الأسرية الفاعلة نظراً لأهميتها البالغة لمعيشة أفقر الفقراء الذيـــن يعيش الكثيرون منهم في أسر ترأسها نساء. وهذه الاستثمارات التي يمولها على أساس منحي البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة بتحالف استراتيجي مع الصندوق تكمل وتعزز التأثير.

11 - **مـــبررات المشروع** – ينتشر الفقر على نطاق واسع بين السكان الريفيين نظراً إلى اعتمادهم على المحاصيل ذات الإنتاجـــية المنخفضة ومشاريع تربية الحيوانات، وندرة فرص توليد الدخل وقلة إمكانات الحصول على الخدمات الاجتماعـــية بمـــا في ذلك الخدمات الصحية وإمدادات مياه الشرب. وتتعرض موارد رزقهم لمخاطر أكبرها مخاوفهم بشـــان محاصـــيلهم بســـبب قلـــة الأمطار وعدم انتظامها كما تتعرض صحتهم لأخطار منها الملاريا والسل والإسهال واعتلالات الأم والطفل.

12 - ومع ذلك وعلى الرغم من انعدام البيئة المواتية وغياب فرص تحقيق زيادة كبيرة في دخل أصحاب الحيازات الصـــغيرة فـــإن هـــناك فرصـــاً للتنمية يمكن أن تعود بالفائدة على الفقراء. فهناك مثلاً إمكانية زيادة الدخل من إنتاج

المحاصيل والحيوانات والحد من تقلبات الدخل وبالتالي تخفيف الهشاشة. والمهم هو مساعدة المزارعين ومربي الحيوانات الزراعية على الحد من المخاطر والمخاوف. ومن شأن الاستثمارات الهادفة إلى تحسين استعمال الموارد المائية المتاحة واعتماد ممارسات محسنة في مجال إدارة المحاصيل والثروة الحيوانية والمراعي أن تؤدي كلها إلى النهوض بإنتاج المحاصيل والحيوانات وتجهيزها وتسويقها. وفضلاً عن هذا، فإن من شأن توفير إمكانات الحصول على مياه الشرب، أيضاً، أن تكون له آثار مباشرة على الصحة، وعلى توافر العمالة، والإنتاجية فضلاً عن تحرير العمالة للقيام بأنشطة أخرى. ويمكن، أخيراً، تحسين الخدمات الصحية وإتاحتها لعدد أكبر من السكان مما يسهم في تعزيز الوضع الصحي للمجتمعات المحلية ويحرر العمالة للقيام بأنشطة أخرى.

13 - تلقى إقليم غاش باركا وما زال يتلقى الدعم في إطار تدخلات أخرى إلا أن هذه الأنشطة لن تصل إلى مجتمعات محلية كثيرة. ومع ذلك فإن بوسع المشروع أن يفيد من الخبرة التي اكتسبت من هذه المشروعات التي شجعت على تطبيق بعض الابتكارات التقنية التي سيشجعها المشروع نفسه. أما مشروعات الإعمار والإصلاح التي ينتظر استكمال تنفيذها على مستوى القرية قبل بدء هذا المشروع فإنها ستعزز الأساس الذي ستبنى عليه مساعدة البرنامج الإنمائية للمدى الطويل. وسيفيد المشروع أيضاً من مساعدات تسريح الجنود وإعادة الدمج في المجتمع، التي ستتيح توفير عاملين على صعيدي المشروع والأسرة قبل بدء التدخلات على مستوى القرية.

14 - تعمل الحكومة من اجل تطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات العامة فتخلق بذلك بيئة ممكنة للمشروع تيسر تمكين سكان القرى وتعزز مساءلة موفري الخدمات العامة. إلا أن القدرات المؤسسية تبقى ضعيفة وتتطلب التعزيز على مستوى الإقليم وشبه الإقليم والقرية. ولم يتم بعد وضع الإجراءات التشغيلية اللامركزية اللازمة لتقديم الخدمات العامة التي تستجيب لأولويات المجتمعات المحلية وتلبيها. وبوسع المشروع أن يدعم النهوض بالخدمات التي تقدمها وزارة الزراعة ووزارة الصحة على حد سواء وأن يساند تطوير الخدمات التي تلبي احتياجات وأولويات السكان في المناطق الريفية.

15 - يركز المشروع على ما يلي: تعزيز الأمن الغذائي الأسري والوضع التغذوي للمجموعة المستهدفة من خلال نهج يقوم على التفاعل التآزري بين تربية الحيوانات والفلاحة وأنشطة الصحة وإمدادات المياه؛ وبناء قدرات المجتمعات المحلية وموفري الخدمات المحليين؛ والحد من تعرض الأسر لانعدام الأمن الغذائي.

الجزء الثاني- المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

16 - **منطقة المشروع**- منطقة المشروع هي إقليم غاش باركا الذي يقسم إدارياً إلى 14 منطقة. وإقليم غاش باركا جزء من المنطقة المناخية الزراعية السودانية الساحلية وهو يغطي 27% من مجموع مساحة أراضي البلاد. وتهطل الأمطار في الفترة بين مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول وتتراوح بين ما يقل عن 200 مم في السنة في المنخفضات الشمالية الغربية و700 مم على أطراف المرتفعات الجنوبية الشرقية. وتتعرض البلاد لخطر الجفاف مرة كل ثلاث سنوات حتى في المناطق المعروفة بأمطارها. ويخترق نهران موسميان هما الغاش والباركا الإقليم ويوفران العشب

والكلأ في مواسم الجفاف ويغذيان المياه الجوفية التي أخذ التطور التجاري يحد من إمكانات الوصول إليها. وتتعدد نظم الإنتاج الزراعي وتتراوح بين الرعي القائم على التربية الكثيفة للحيوانات مع بعض الزراعة الانتهازية والرعي الزراعي الذي تتساوى فيه زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات تقريباً في الأهمية مع قدر كبير من التكامل بين إنتاج الحيوانات والمحاصيل. وتتصل العاصمة الإقليمية، بارينتو، بالعاصمة بطرق جيدة وتتصل أيضاً بالمراكز الإدارية على مستوى المناطق. وتشجع الحكومة التوطين في القرى الإدارية الكبيرة بغية تعزيز فرص الناس في الوصول إلى الخدمات والبنى الأساسية الاجتماعية الرئيسية. ويتسم التنظيم والعمل القيادي والتوجه نحو مساندة أقل الأفراد حظا في المجتمعات المحلية بالقوة والتماسك ويشكل أساساً جيداً للتدخلات المجتمعية.

17 - **المجموعة المستهدفة**- سكان الإقليم متعددو الإثنيات وقد جرى توثيق أسباب معيشتهم في مسح النظم الاقتصادية والاجتماعية والإنتاجية الذي اضطُلع به كجزء من تصميم المشروع. وتصنف ثلاثة أرباع الأسر نفسها في عداد الفقراء غير القادرين على إنتاج ما يكفي من الأغذية لتلبية احتياجات الأسرة الغذائية. ولا تتجاوز نسبة الذين يصنفون في عداد الميسورين الذين يتمتعون بالأمن الغذائي نسبة 10 في المائة، هذا في سنوات الهطول المتوسط. وتتألف موارد الدخل الرئيسية من إنتاج الحيوانات الزراعية لاستهلاك الأسر وللبيع والإكثار وإنتاج المحاصيل لاستهلاك الأسر؛ وإن كانت أفقر الأسر، التي ترأس النساء العديد منها، تضطر إلى الاعتماد على الأموال النقدية أو على برامج الغذاء مقابل العمل والهبات الغذائية لأنها لا تملك لا حيوانات ولا قوة عمل. ويختلف دور النساء اختلافاً كبيراً باختلاف المجموعات الإثنية ويتراوح بين قيام المرأة بمعظم الأعمال في محيط المنزل في بعض المجتمعات الرعوية الزراعية وانحجابها الكامل تقريبا في بعض المجتمعات الرعوية.

18 - وتتمثل المشكلات الصحية الرئيسية لدى الكبار في الملاريا والسل وعدوى المسالك التنفسية العلوية. أما لدى الأطفال فهي الملاريا والإسهال الذي يرتبط بمياه الشرب غير المأمونة ومرافق الإصحاح الرديئة. والمشكلة الصحية الرئيسية التي تواجه النساء هي المضاعفات التي تقع خلال الوضع وبعده والتي تتفاقم بفعل سوء التغذية. وتصيب الملاريا ما لا يقل عن خمس السكان تقريباً كل سنة وهي السبب الرئيسي لدخول المستشفيات وللمراضة لدى الأطفال دون الخامسة ولدى الكبار على حد سواء. والمؤشرات الصحية لغاش باركا أسوأ من مثيلاتها لأقاليم البلاد الأخرى. وهناك مخاوف بشأن مشكلة مستجدة هي فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

19 - ستشارك المجتمعات المحلية في سبع من مناطق غاش باركا في أنشطة المشروع في مجال تنمية الحيوانات وإنتاج المحاصيل وإمدادات المياه وفي الأنشطة الصحية القائمة على المجتمعات المحلية. وستعتمد المعايير التالية في اختيار الأقاليم المشاركة: عودة السكان إلى قراهم وانعدام المشاكل الأمنية؛ وغياب مشروعات مماثلة؛ واستعداد الوزارات المكلفة بالتنفيذ لتوفير الموظفين المطلوبين؛ وتخلف الخدمات الصحية المجتمعية. أما معايير اختيار القرى المشاركة ضمن المنطقة فهي: توافر الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية، لا سيما المياه؛ وتخلف الخدمات الصحية المجتمعية؛ واستعداد المستفيدين ورغبتهم في إدارة الأنشطة الإنمائية والمساهمة بالعمل والمواد (معبراً عنها باستعدادهم للدخول في اتفاق شراكة مع إدارة المنطقة). وقد تم اختيار ثلاث مناطق وهي فورتو، غويني، وهيكوتا؛ وسيتم اختيار أربع مناطق إضافية قبل بدء المشروع. وسيضمن في عملية الاختيار المحافظة على توازن مناسب بين نظم الإنتاج الرئيسية وبين المجموعات الإثنية الرئيسية في المنطقة.

20 - يقدر عدد الذين سيستفيدون من أنشطة المشروع في مجالات تربية الحيوانات وتنمية المحاصيل وإمدادات المياه بنحو 000 64 شخص أو 400 16 أسرة. وسيفيد كل الذين يعيشون في المجتمعات المستفيدة من تحسن إمكانات الوصول إلى الخدمات الصحية المجتمعية مما يرفع العدد الإجمالي للمستفيدين إلى 000 11. وعملياً ستعود المرافق الصحية المحسنة بالفائدة على سائر السكان الريفيين في الاقليم.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

21 - يرمي المشروع إلى الحد من الفقر بين المجموعة السكانية المستفيدة من خلال استثمارات تحدد محلياً في إنتاج الحيوانات والمحاصيل وتحسين الخدمات الاجتماعية. وأهداف المشروع هي أن تتمكن الأسر الفقيرة في منطقة المشروع من: (i) استخدام الخدمات التي تتيحها الحكومة ومصادر أخرى لدعم مبادراتها وأولوياتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ و(ii) النهوض بإنتاج الأغذية، والحد من انعدام الأمن الغذائي، وزيادة دخل المزارع من خلال إدخال تحسينات على أنشطتها في مجالي تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل؛ و(iii) التمتع بتحسن مطرد في وضعها الصحي.[2]

22 - سيقوم المشروع بما يلي: تعبئة المجتمعات المحلية ومنظماتها وتقويتها من خلال عمليات تشاركية لتخطيط أنشطة المشروع وتنفيذها ورصدها؛ وتمكين الوكالات الحكومية من الاستجابة إلى أولويات المجتمعات المحلية على أساس اللامركزية والشفافية والمساءلة؛ وتعزيز الوعي في منطقة المشروع بطرق تحسين نظم زراعة الحيازات الصغيرة والتشجيع على العمل بها؛ وتعزيز إمكانات حصول المجتمعات المحلية على مياه الشرب ووصولها إلى خدمات الصحة العامة القائمة على المجتمعات المحلية.

جيم - عناصر المشروع

23 - لا يخص المشروع في تصميمه مواقع محددة، بأنشطة محددة. بل إنه بدلاً من ذلك، يعرض الاستثمارات والأنشطة التي يمكن للمجتمعات المحلية أن تختار منها لمعالجة مشكلاتها المحددة بما في ذلك الخدمات اللازمة لتنفيذ الاستثمارات التي يقع عليها الاختيار ولدعمها. والمجتمعات المحلية هي التي تقرر ما هي الاستثمارات الفعلية التي ينبغي الاضطلاع بها في موقع ما وذلك من خلال عملية التخطيط بالمشاركة. واستناداً إلى الأولويات التي حددتها المجموعة المستفيدة وموظفو الحكومة في مرحلة التصميم فإن المشروع سيتألف من العناصر الأربعة التالية: تيسير المشروع؛ والثروة الحيوانية والاقتصاد الزراعي؛ والخدمات الاجتماعية؛ وتنسيق المشروع. ونظراً للقدرات والموارد المتاحة، فإن الأنشطة ستقتصر، على صعيد القرى، على نحو 150 مجتمعاً محلياً في سبع مناطق.

24 - والأرقام المدرجة في المشروع أرقام تقديرية استند في وضعها إلى المتطلبات المتوقعة حسبما وردت، باستثناء الأرقام المتعلقة بالاستثمارات في مرافق الصحة وعمليات إصلاح العيادات البيطرية التي استند في وضعها إلى تقديرات تفصيلية. وسينفذ المشروع على مدى ست سنوات.

[2] ويرد في الذيل الثالث عرض للإطار المنطقي للمشروع ولمؤشرات الأداء التي سيرصدها المشروع.

تيسير المشروع

25 - أهـداف هـذا العنصر هي بناء قدرة المجتمعات المحلية في إدارة المنطقة على الاضطلاع بتخطيط الأنشطة الإنمائية وتنفيذها ورصدها بقيادة المجتمع المحلي والتأكد من أن الأنشطة الإنمائية التي تنفذ في إطار العناصر الأخرى تستند إلى المعارف والخبرات المحلية وأنها قليلة التكاليف بسيطة التقنيات وسهلة الإدارة على المجتمعات المحلية. وسيكون هذا العنصر المحدد الرئيسي للاستثمارات على صعيد القرى في العناصر الأخرى. وسيمول التعاقد مع منسِّقَين للتنمية المجتمعية في الإقليم، أحدهما امرأة، ومع موظَّفَي مساندة وسيوفر تسهيلات ومعدات مكتبية ويغطي تكاليف النقل والتشغيل. وسيكلف هذا العنصر خبراء بمهام استشارية قصيرة الأمد في مجالات التدريب وقضايا التمايز بين الجنسين وإعداد المواد التعليمية لدعم الأنشطة على المستوى المجتمعي. وسيوفر التدريب المطلوب على الطرق التشاركية لقيادتي المجتمعات المحلية وللمجتمعات المستفيدة ومديري القرى ولمسؤول تنسيق المشروع على مستوى المنطقة.

26 - وسيتم، على أساس موافقة كتابية من المجتمعات المحلية وإدارة المنطقة على المشاركة في المشروع، تدريب قياديين مجتمعيين غير رسميين، بصفتهم ميسرين محليين، وتوجيههم ليعملوا مع أفراد المجتمع وموظفي المنطقة لمساعدة المجتمعات المحلية على تحديد الأنشطة وتخطيطها وإدارتها ورصدها ضمن نطاق الخيارات التي توفرها العناصر الأخرى. وستتألف عملية التيسير الأولية من أربع خطوات: تقدير الاحتياجات؛ وتقدير الحلول المحتملة؛ ووضع الأولويات؛ والاتفاق على خطة عمل. ويتبع ذلك قيام المستفيدين برصد التنفيذ والتأثير في حلقات عمل سنوية تعقد على صعيد المنطقة.

الثروة الحيوانية والاقتصاد الزراعي

27 - هدف هذا العنصر هو إتاحة مجموعة من الفرص التنموية في الثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل للمجتمعات المحلية لتختار منها ولتكييفها مع ظروفها وأولوياتها المحلية من خلال العملية التشاورية للمشروع. وستبنى هذه الفرص بشكل رئيسي على التقنيات المطبقة على نطاق ضيق في غاش باركا أو في غيرها من أقاليم إريتريا. ولن يعمل على تطبيق التقنيات الجديدة إلا بعد أن تثبت نجاحها في حقول المزارعين. وقد صيغت شروط الارتباط للمجتمعات المحلية على نحو يسهم في ضمان استدامة الاستثمارات. وستوفر الأموال لأربعة عناصر فرعية هي:

(أ) **تنمية المراعي**- ستوفر صور الأقمار الصناعية والمعدات وسيدرب الموظفون للمساعدة في تحديد المواقع الممكنة لنقاط الشرب للحيوانات ولإمدادات مياه الشرب. وللمجتمعات المهتمة أن تقوم، في الأماكن التي تتوافر فيها المياه لتربية الحيوانات، بتحديد مناطق استبعاد طوعي للحيونات بمساحات تصل إلى 1000 هكتار يكلف بإدارتها حراس تعينهم مجموعات الإدارة التي تشكلها المجتمعات المحلية، بمساعدة من موظفي الحكومة وسيجري ترتيب تبادل للزيارات بين المزارعين الذين ينشئون منطقة استبعاد طوعي للحيوانات. وبالاقتران مع هذه المناطق ستبنى الحفائر {برك التخزين (10 – 000 15 م^3)} أوالآبار المزود أكثرها بمضخات تعمل بطواحين هوائية. وتفضل الحفائر لأن عدد الحيوانات التي تسقيها لا يزيد عما تطعمه المراعي المحيطة. وسيقوم موظفو وحدة تنمية

المراعـــي فـــي وزارة الزراعة بتزويد المجتمعات المحلية بالمساندة التقنية بينما سيضطلع مهندسو الـــوزارة بمهـــام تحديد المواقع والتصميم والإشراف على البناء. وكيما تصبح الوزارة قادرة على مساندة أنشطة تنمية المراعي القائمة على المجتمعات وتوسيعها مستقبلاً، سيصار إلى تسجيل رئيس وحدة تنمية المراعي في الإقليم في دورة مدتها سنتان لدراسة تنمية المراعي بينما سيتلقى الموظفون الآخرون تدريباً لمدة شهرين في مجال تنمية المراعي. وسيوفر التدريب لموظفين آخرين كما سيوفر النقل والتعويضات وإصلاح المكاتب.

(ب) **الصـــحة الحيوانـــية والإنتاج الحيواني**- دعماً للاستثمارات الرامية إلى النهوض بإنتاجية المراعي ســـيجري تعزيـــز خدمـــات الصحة الحيوانية من خلال تحسين العيادات البيطرية. وللمجتمعات في المناطق التي تنشأ فيها مناطق استبعاد طوعي للحيوانات أن تختار عمال لتربية الحيوانات في القرى وســـيمول المشـــروع تدريـــب هؤلاء ويزودهم بالمعدات. وسيجري، فضلاً عن هذا، تحديد فرص تســـويق الحـــيوانات بهدف رفع مردود الانتاج الحيواني. وأخيراً، ستزود 500 أسرة من الأسر التي ترأســـها نســـاء، مـــرة فـــي السنة، بحيوانات صغيرة وربما بدواجن أيضاً. وسيشمل بناء القدرات الضـــروري فـــي وزارة الزراعة إعداد أحد الأطباء البيطريين لدرجة ماجستير في العلوم وتوفير دورات قصـــيرة الأجـــل للمساعدين البيطريين وتقنيي المختبرات وتقنيي الصحة الحيوانية وتدريب التقنيين البيطريين على صيانة المبردات التي تعمل بالطاقة الشمسية.

(ج) **إنـــتاج المحاصـــيل**- ســـيوفر هذا العنصر الفرعي فرصاً للاستثمار في إنتاج المحاصيل ترمي إلى تشجيع استخدام موارد الأرض والمياه على نحو أكثر فعالية لأغراض إنتاج الأغذية لاستهلاك الأسر والمبيعات المحلية. وسيمول المشروع: مشاريع صغيرة للري بالغمر باستخدام هياكل نباتية أو ترابية للـــتحويل؛ ومشاريع صغيرة جداً في مجال البستنة يتوقع أن تديرها النساء وتستخدم مياه الآبار التي تســـتخرج بواسطة مضخات يدوية لإنتاج الخضار؛ وهياكل حفظ التربة والمياه كالسدود الترابية أو النباتية وبناء المدرجات وتطوير المستجمعات الصغيرة؛ والعشب العطري للحد من التسرب وزيادة الترشـــح وتدريـــب مجموعـــات مســـتخدمي المياه ولجان حفظ التربة والمياه. وسيساند المهندسون الـــتابعون لوزارة الزراعة ممن يمولهم المشروع منظمات مستخدمي المياه في جهودها لتنفيذ أنشطة للري وحفظ التربة والمياه. وستشمل أنشطة بناء القدرات الضرورية تدريب مهندسي وزارة الزراعة علـــى تصـــميم السدود، وتقدير تدفق مياه الفيضان، وإدارة العقود، وإعداد كتيبات عن الري بالغمر وحفظ التربة والمياه. وستكون الأشغال إما كثيفة العمالة يضطلع بها المزارعون أو تلزَّم إلى القطاع الخاص.

(د) **نقـــل تكنولوجـــيا المحاصـــيل**- سيمكن هذا العنصر المجتمعات المحلية على تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية خلال مدة المشروع لا سيما في مجال إنتاج محاصيل الأراضي الجافة للاستهلاك الأسري. وســـتوفر الفـــرص لتنظيم أنشطة ميدانية في مجالي تقديم البيانات العملية عن المحاصيل وخدمات الإرشاد للمزارعين بما في ذلك تدريب الموظفين ومساندة مزارعي الاتصال لمدد محدودة ومحددة؛

وإعـــداد برامج إذاعية وإنتاج أفلام فيديو لمساندة الأنشطة الإرشادية. وستختار المجتمعات المحلية عـــدداً مـــن الرجال والنساء ليكونوا مزارعي اتصال مهمتهم مساعدة مجموعات المستخدمين على اعـــتماد الأســـاليب المحســـنة. وسيتلقى موظفو وزارة الزراعة تدريباً زراعياً ميدانياً على أساليب الإرشاد وتقنيات زراعة المحاصيل واختبار المياه. وسيقوم بتصميم الأنشطة التدريبية منسق لشؤون الإرشاد مندوب إلى وزارة الزراعة مع مساندة من وقت لآخر من مدرب دولي في مجال الإرشاد. وسيتلقى المزارعون تدريباً على تشغيل المضخات وصيانتها وعلى حفظ المياه وإدارتها وغير ذلك. وستأخذ الأنشطة في اعتبارها البحوث وأنشطة الإرشاد الجارية وسيكون النهج المتبع فيها متوافقاً مع الأنشطة الجارية ذات الصلة ومكملا لها.

28 - ســـتجري مساندة الاستثمارات على صعيد القرى بصور ساتلية لمختلف أرجاء الإقليم تعد مع بدء المشروع. وعمـــلاً باتفاق المشاركة مع المجتمعات المحلية، فإن أنشطة التدريب لعملية التيسير ستبدأ مع عملية بناء القدرات على صـــعيد الإقلـــيم والمـــناطق. وســـتقدم المجتمعات المحلية اليد العاملة وتضطلع بالمسؤولية عن استثمارات المشروع. وستخضـــع الهـــياكل التي يتم بناؤها في إطار المشروع إلى حدود قصوى في التكاليف وستصمم على وجه يتطلب من المجتمعات المحلية الاعتماد على الذات إلى أقصى مدى ممكن في إدارة هذه الهياكل وصيانتها لاحقاً.

الخدمات الاجتماعية

29 - هـــدف هـــذا العنصـــر هو تحسين الوضع الصحي لسكان المناطق الريفية وتعزيز فرص حصولهم على مياه الشرب. وستوفر الأموال لثلاثة عناصر فرعية هي:

(أ) **خدمـــات الصحة العامة في الإقليم**- ستعزز مرافق الصحة العامة عند الضرورة وستحدث مهارات التشـــخيص والرعاية الصحية لدى الموظفين العاملين في المحطات الصحية والمراكز الصحية في سائر أرجاء الإقليم. وسيمول المشروع تحسين طرق عمل المحطات الصحية والمراكز الصحية بما فـــي ذلـــك تحســـين المرافق المادية عند الاقتضاء وسيوفر تدريباً لتجديد المعارف لدى المساعدين الصـــحيين والممرضين والممرضات. وستحسن خدمات رعاية صحة الأم والطفل من خلال توفير خدمات تمنيع للمجتمعات المحلية النائية؛ وخدمات ترصد شامل في عيادات ما قبل الولادة مع تزويد الحوامـــل بحبوب الحديد وحبوب وقاية من الملاريا خلال موسم اشتداد العدوى؛ وستوفر مركبة من اجـــل أنشـــطة التثقـــيف الصحي ومعلومات تغذوية للأمهات اللاتي يراجعن عيادات ما قبل الولادة وعيادات رعاية الطفل. وسيوفر التدريب والمعدات المكتبية والنقل لفريق الإدارة الصحية للإقليم.

(ب) **الخدمـــات الصحية المجتمعية**- ستحسن عند الحاجة في القرى التي يقدم فيها الدعم لإمدادات المياه مـــن اجل إنتاج الحيوانات والمحاصيل. وستشكل لجنة صحية تنظيمية على مستوى المناطق تتألف مـــن رؤساء اللجان الصحية في القرى التي ستنشأ حيثما لا توجد. وستدرب القابلات التقليديات غير المدربات كيما يصبح لدى كل مجتمع مشارك قابلة تقليدية مدربة واحدة على الأقل. وسيوفر التدريب لـــتجديد المعلومـــات سنوياً لكل القابلات التقليديات اللاتي سيزودن بأدوات توليد بسيطة وبمعلومات

تثقيفية. وسيوسع نطاق التدريب الذي سيعطى لمراقبي الملاريا ليشمل أمراضاً أخرى منها الإسهال وبوادر السل وغيرها. وسيدرب مراقبون آخرون كيما يتوافر في كل قرية عامل صحي واحد على الأقل. وسيزود العمال الصحيون في القرى بالعقاقير المضادة للملاريا وبأملاح الإمهاء الفموي وغيرها وستدرب القابلات التقليديات والعمال الصحيون في القرى على الإصحاح البيئي وستقدم المواد اللازمة لبناء المراحيض.

(ج) **إمدادات مياه الشرب**– ستنشأ نظم لإمدادات مياه الشرب أو سيعمد إلى إصلاح النظم القائمة حيثما أمكن ذلك تقنياً وحيثما تطلب ذلك المجتمعات المحلية. وستدرب مجموعات المستخدمين في المجتمعات المحلية على التشغيل والصيانة. وسيتم الاختيار للبناء والإصلاح وفق المعايير التالية: وجود مشكلات إمدادات مياه مزمنة؛ استعداد المجتمعات المحلية للاضطلاع بمسؤولية التشغيل والصيانة؛ وفعالية التكاليف. وستسير الأشغال وفق إجراءات التعاقد بإشراف خدمات البنى الأساسية في الإقليم التي ستزود بالتدريب، وبالمساعدات التقنية والنقل للأجل القصير.

30 - ستقوم وزارة الصحة بتنفيذ الاستثمارات التي تتم بموجب العنصر الفرعي خدمات الصحة العامة في الإقليم. أما الاستثمارات في إطار عنصري الخدمات الصحية المجتمعية وإمدادات مياه الشرب فستنفذها وزارة الصحة وخدمات البنى الأساسية؛ وسيجري تنسيقها مع الاستثمارات الأخرى على الصعيد المحلي بالشراكة مع ميسرين محليين وموظفي المنطقة المعنيين بتيسير العملية.

تنسيق المشروع

31 - سيمكن هذا العنصر إدارة الإقليم من القيام بمهامها التنسيقية والإبلاغية ويساعد على بناء القدرات لتنسيق الأشغال التي تطلقها المجتمعات المحلية في المستقبل. وسيمول المشروع إنشاء وتشغيل وحدة تنسيق المشروع التي ستضم أحد عشر موظفاً والتي سيرأسها رئيس إدارة التنمية الاقتصادية في إدارة الإقليم. وسيتألف موظفو وحدة تنسيق المشروع من: نائب المنسق ومراقب مالي ومحاسب وموظف تخطيط وموظف رصد وخمسة موظفي مساندة. وسيقدم المشروع معدات مكتبية ومركبتين ودراجتين ناريتين، وسيوفر التدريب والمساعدة التقنية لإطلاق المشروع، والرواتب والتعويضات، والموارد اللازمة لإجراء تقديرات التأثير السنوية، وستنظم حلقات عملية للرصد ومراجعة الحسابات وسيوفر التدريب مع الإدارة لموظفي إدارة الإقليم والرقابة على الصعيد القطري على عمليات الرصد التي تقوم بها وحدة تنسيق المشروع.

دال – التكاليف والتمويل

32 - تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع على مدى ست سنوات بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية بنحو 16.14 مليون دولار أمريكي منها 48% (7.67 مليون دولار أمريكي) تمثل عنصر العملة الأجنبية. وتقدر التكاليف الأساسية بنحو 14.24 مليون دولارأمريكي مع طوارئ أساسية وسعرية قدرها 000 669 دولار أمريكي (5 في المائة من التكاليف الأساسية) و1.23 مليون دولارأمريكي (9%) على التوالي. ويجمل الجدول 1 تكاليف المشروع. وتقدر التكاليف للأسرة

الواحـــدة على أساس سبع مناطق بنحو 544 دولاراً على مدى ست سنوات أو 147 دولاراً للفرد، أي 25 دولاراً للفرد الواحد في السنة الواحدة.

33 - ســـيمول المشروع من قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قدره 10.00 ملايين دولار أمريكي ومن مـــنحة قيمـــتها 3.46 مليون دولار أمريكي من البرنامج المشترك مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة للتمويل الخارجـــي اللازم لعنصر الخدمات الاجتماعية ومن مساهمات من الحكومة قدرها 1.35 مليون دولار ومن المستفيدين بمبلغ قدره 1.33 مليون دولار. وترد خطة تمويل المشروع في الجدول 2.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف - تيسير المشروع	**561**	**374**	**935**	**40**	**7**
باء - الثروة الحيوانية والاقتصاد والزراعة					
1 - تنمية المراعي	1 402	1 605	3 006	53	21
2 - الصحة الحيوانية والانتاج الحيواني	955	815	1 770	46	12
3 - إنتاج المحاصيل	1 813	720	2 533	28	18
4 - نقل تكنولوجيا المحاصيل	687	592	1 279	46	9
المجموع الفرعي للثروة الحيوانية والاقتصاد الزراعي	**4 856**	**3 732**	**8 589**	**43**	**60**
جيم - الخدمات الاجتماعية					
1 - خدمات الصحة العامة في الإقليم	538	1 172	1 710	69	12
2 - خدمات الصحة المجتمعية	139	292	431	68	3
3 - إمدادات مياه الشرب	634	688	1 322	52	9
المجموع الفرعي للخدمات الاجتماعية	**1 311**	**2 152**	**3 463**	**62**	**24**
دال - تنسيق المشروع	728	528	1 257	42	9
مجموع التكاليف الأساسية	**7 457**	**6 786**	**14 244**	**48**	**100**
الطوارئ المادية	306	363	669	54	5
الطوارئ السعرية	704	523	1 227	43	9
مجموع تكاليف المشروع	**8 468**	**7 673**	**16 140**	**48**	**113**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة		الحكومة		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف - تيسير المشروع	952	94.0	–	–	60	6.0	-	-	1 012	6.3	399	552	60
باء - الثروة الحيوانية والاقتصاد الزراعي													
1 - تنمية المراعي	2 666	77.6	–	–	182	5.3	586	17.1	3 434	21.3	1 826	1 426	182
2 - الصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني	1 643	84.2	–	–	308	15.8	-	-	1 951	12.1	902	877	172
3 - إنتاج المحاصيل	2 208	74.1	–	–	116	3.9	655	22.0	2 979	18.5	840	2 024	116
4 - نقل تكنولوجيا المحاصيل	1 273	91.1	–	–	125	8.9	-	-	1 398	8.7	642	631	125
المجموع الفرعي	**7 791**	**79.8**	–	–	**731**	**7.5**	**1 241**	**12.7**	**9 762**	**60.5**	**4 209**	**4 958**	**595**
جيم - الخدمات الاجتماعية													
1 – خدمات الصحة العامة في الإقليم	–	–	1 598	81.5	363	18.5	-	-	1 961	12.1	1 346	504	112
2 – خدمات الصحة المجتمعية	–	–	413	86.3	27	5.6	39	8.1	479	3.0	330	133	16
3 - إمدادات مياه الشرب	–	–	1 447	92.4	70	4.5	48	3.1	1 566	9.7	822	673	70
المجموع الفرعي	–	–	**3 459**	**86.3**	**460**	**11.5**	**87**	**2.2**	**4 006**	**24.8**	**2 498**	**1 310**	**198**
دال - تنسيق المشروع	1 258	92.5	–	–	103	7.5	-	-	1 360	8.4	566	692	103
مجموع المصروفات	**10 000**	**62.0**	**3 459**	**21.4**	**1 353**	**8.4**	**1 328**	**8.2**	**16 140**	**100.0**	**7 673**	**7 512**	**956**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

34 - **التوريد**– ستتبع مبادئ الصندوق التوجيهية الخاصة المبادئ التوجيهية للتوريد المطبقة في الصندوق في توريد السلع والخدمات التي يمولها الصندوق. ولا ينطوي المشروع على عمليات توريد تستدعي مناقصات دولية تنافسية. وستطبق إجراءات المناقصات المحلية لتوريد العقود التي يقل قيمة الواحد منها عن 000 20 دولار أمريكي، أما تلك التي تتجاوز قيمتها ما يعادل 000 20 دولار فستتبع بشأنها إجراءات المناقصات المحلية التنافسية وتفتح للموردين الدوليين. وتخضع العقود التي تبلغ قيمتها ما يعادل 000 60 دولار أو أكثر لتدقيق مسبق من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وستجمل البنود حيثما أمكن في مجموعات تطرح المناقصات لجعل التوريد يتسم بالكفاءة التكاليفية. وستتولى وحدة تنسيق المشروعات مسؤولية شراء المركبتين والدراجتين الناريتين والحواسيب في المرحلة الأولى بينما تتولى الوحدة أو الوكالات التنفيذية للإقليم مسؤولية توريد كل السلع الأخرى والأشغال المدنية والخدمات التي يمولها قرض الصندوق. وتتبع إجراءات توريد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في توظيف المستشارين. وتطبق إجراءات التعاقد المباشر على مشاريع حفظ التربة والمياه والري بالغمر الصغيرة.

35 - **الصرف**– ضماناً لتوافر الأموال عند الطلب من أجل تنفيذ المشاريع ستفتح الحكومة حساباً خاصاً للقرض بالدولارات الأمريكية في مصرف تجاري يقبله الصندوق. وستدير وزارة المالية الحساب الخاص. وسيقوم الصندوق، حال بدء سريان اتفاق القرض، بإيداع مبلغ في الحساب الخاص ليمول مسبقاً حصة الصندوق من المصروفات. وسيكون هذا المبلغ معادلاً لنفقات ستة أشهر تقريباً من أوجه الصرف التي يمولها الصندوق، أي مليون دولار أمريكي. ويجدد الحساب الخاص استناداً إلى طلبات السحب المنتظمة الموثقة بالمستندات والموافق عليها من وزارة المالية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وتسدد المدفوعات من الحساب الخاص إلى حساب للمشروع بالعملة المحلية للمشروع في مصرف مقبول لدى الصندوق وتديره وحدة تنسيق المشروع بتوقيع منسق المشروع والمراقب المالي.

36 - تقوم وحدة تنسيق المشروع وكل وكالة من والوكالات المنفذة بجمع وتجميع النفقات التي تسدد لقاء أنشطة تقع تحت مسئوليتها وتقوم وحدة تنسيق المشروع بإعداد طلبات السحب التي تردها من المكاتب الإقليمية لوزارة الزراعة ووزارة الصحة وخدمات البنى الأساسية للإقليم وطلبات السحب المتعلقة بمصروفاتها هي في إطار المشروع من خلال وزارة الحكم المحلي وتراجعها وتجمعها وتحيلها للصرف أو التجديد. ويوقع منسق المشروع ووزارة الحكم المحلي على طلبات السحب. ويفوض منسق المشروع والمراقب المالي بالتوقيع على السحوبات من حساب المشروع. ويفوض رؤساء المكاتب الاقليمية لوزارة الزراعة ووزارة الصحة التوقيع على السحوبات من الحسابات الفرعية. ويشترط لصرف نفقات الأشغال المدنية والمركبات والمعدات والعقود التي تزيد قيمتها عن 000 20 دولار تقديم مستندات مفصلة. وتصرف العقود التي تقل قيمتها عن 000 20 دولار بما فيها نفقات المواد والتدريب وتكاليف التشغيل الإضافية مقابل كشوف صرف. وتحتفظ وحدة تنسيق المشروع بالوثائق ذات الصلة بعمليات الصرف الخاصة بالأشغال العامة، والمركبات، والمعدات، والعقود التي لا تتطلب وثائق مفصلة، وتتيحها لبعثات الاشراف ولمراجعي الحسابات.

37 - **الحسابات**– قبل بدء نفاذ مفعول القرض وقبل إيداع المبلغ الأوّلي في الحساب الخاص، تضع وزارة الحكم المحلي وإدارة الإقليم نظم المحاسبة والرقابة الداخلية للمشروع. وعلى وحدة تنسيق المشروع وكل وكالة من الوكالات

المـــنفذة أن تمسك سجلات وحسابات مالية مناسبة. وينبغي أن تتبع هذه الحسابات الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً وأن تعكس تقدم المشروع وتحدد موارده وعملياته ومصروفاته. وينبغي أن تسجل الحسابات كل العمليات المالية خلال فترة المشروع على نحو منفصل بالنسبة للقرض ومساهمة الحكومة حسب العنصر وحسب بنود الإنفاق المعمول بها.

38 - **مـــراجعة الحســـابات**- يقـــوم مـــراجعو حسابات خارجيون مستقلون يرتضيهم الصندوق بمراجعة حسابات المشروع سنوياً. وتتولى وزارة الحكم المحلي ووزارة المالية تعيين مراجع الحسابات في غضون 90 يوماً من بدء نفاذ مفعـــول القرض. وتتم مراجعة الحسابات وفق صيغة يتفق عليها مع الصندوق وتشمل تقديم آراء مستقلة عن كشوفات الصـــرف وعمليات الحساب الخاص وحساب المشروع على أن تعرض على الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعـــد إقفـــال السنة المالية الحكومية. وسيكون تقرير مراجعة الحسابات من النوع المفصل ويشمل رسالة إدارية مفصلة يتعين على وحدة تنسيق المشروع أن ترفع ردها عليها إلى الصندوق في غضون شهر من استلام الحسابات المراجعة.

واو – التنظيم والإدارة

39 - وستضطلع إدارة إقليم غاش باركا بدور الوكالة المنفذة وسينشأ فيها وحدة لتنسيق المشروع ضمن إدارة التنمية الاقتصـــادية. وسيشارك في التنفيذ، ضمن إقليم غاش باركا، موظفو إدارة الإقليم وإدارات المناطق، بما في ذلك إدارة التنمـــية الاقتصـــادية، وخدمات البنى الأساسية على مستوى الإقليم، ومنسق المشروع على مستوى المنطقة، وموظفو وزارتـــي الزراعة والصحة في الإقليم وفي المناطق، ومديرو القرى وزعماء المجتمعات المحلية ومجموعات أو لجان المستخدمين في المجتمعات المحلية على صعيد القرية. وسيتولى المقاولون من القطاع الخاص والمجموعات المجتمعية أو القـــروية كـــل أعمـــال البـــناء. وستوفر الوكالات على الصعيد القطري المساندة التقنية والتدريب والخدمات حسب الاقتضـــاء. وستكون وزارة الحكم المحلي في أسمرة نقطة الاتصال وستتولى رئاسة الاجتماعات السنوية للجنة تنظيمية تتألف من كبار موظفي وزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة الأراضي والمياه والبيئة ووزارة المالية.[3]

زاي – المبررات الاقتصادية

40 - تـــم وضع ميزانيات للمزارع بغرض تحليل تأثير أنشطة المشروع على دخل الأسر الفقيرة التي تقوم بزراعة 1.5 هكتار. وتشير النماذج إلى تحقيق مردود عالٍ من العمل، بزيادات في المردود عن كل يوم عمل إضافي، وزيادات كبـــيرة في دخل المزارع. ولا تتمتع الأسر الفقيرة في الوقت الحاضر بالاكتفاء الذاتي من الحبوب في السنة العادية إلا أن المشـــروع قـــد يحقق لها ذلك. فبالنسبة لأشد الناس فقراً، سيزيد دخل الأسرة التي ترأسها امرأة وتضم بالغاً واحداً بنسبة 63% عند حصولها على خمسة رؤوس من الماعز. وستكون هناك حوافز قوية على اعتماد الممارسات المحسنة وســـيتمكن المزارعون من المساهمة في الاستثمارات. ولن يحد توافر العمالة من المشاركة لأن متطلبات زيادة العمالة محـــدودة جـــداً. وفضلاً عن هذا، فإن الاستثمارات في الخدمات الصحية وإمدادات مياه الشرب سوف تزيد من توافر العمالة الأسرية.

[3] يبين الذيل السابع الهيكل التنظيمي للمشروع.

41 - درست الجدوى الاقتصادية للمشروع على مدى 20 سنة. ويقدر معدل العائد الاقتصادي بنحو 11% سيتراجع إلى 10% إذا هبطت الأرباح بنسبة 15% أو ارتفعت التكاليف بنسبة 14 في المائة. وإضافة إلى الأرباح المدرجة في الحساب هناك أرباح غير كمية منها الوقت الذي يوفر من جراء عدم الاضطرار إلى حمل المياه والمنافع الصحية والتغذوية من غير تلك المرتبطة بزيادة توافر العمالة.

حاء – المخاطر

42 - لا تنطوي أنشطة المشروع على مخاطر تقنية كبرى. فالأشغال الهندسية ستكون بسيطة وقليلة التكاليف. إلا أن المشروع يواجه مخاطر ثلاث: أولها ضعف القدرات المؤسسية في إقليم غاش باركا. ويتصل بهذا احتمال أن يسير تنفيذ المشروع وفق نهج القمة إلى القاعدة وأن لا تأتي الاستثمارات متلائمة مع الأولويات المحلية. وثانيها أن عدم إمكانية الاعتماد على هطول الأمطار يشكل خطراً على إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وعلى دخل الأسر. وثالثها أن التجربة تدل على أن المزارعين قد لا يكونوا مستعدين للمساهمة في الاستثمار في إقامة منشآت الري وحفظ التربة والمياه وإمدادات مياه الشرب وتولي مسؤولية التشغيل والصيانة. وإقراراً بهذه المخاطر، فقد أدرجت تدابير تخفيف وطأة المخاطر كجزء أساسي من ترتيبات تنظيم المشروع وإدارته وإجراءات تشغيله. وهناك خطر أخير هو احتمال استئناف القتال الذي يمكن أن يؤدي إلى نزوح السكان مرة أخرى من منازلهم وإلى إلغاء كل الأنشطة الإنمائية. ويقع هذا الخطر خارج سلطة المشروع.

طاء – الأثر البيئي

43 - الاقتراحات الإنمائية اقتراحات مستدامة لا تنطوي على استعمال أسمدة أو مواد كيميائية زراعية أو استخدام كميات كبيرة من المياه أو إنشاء أحواض مياه أو إزالة أحراج. وستستهدف تدخلات المشروع الموارد الطبيعية المستدامة وتتوخى الكفاءة في استخدامها وتشمل مساندة حفظ التربة والمياه، وتحسين المراعي وطرق جمع المياه واستخدام الأساليب والأصناف المحسنة في إنتاج المحاصيل. وتعتمد تدخلات تنمية المياه، بما فيها الري على النطاق الصغير، على الضخ اليدوي تفادياً للإفراط في استخراج المياه. وقد صنف المشروع ضمن الفئة (باء) في الدراسة التي أعدت في مرحلة الإعداد عن النطاق والفرز البيئيين. وعملاً باللوائح الإريترية، ستتولى وزارة الصحة في إقليم غاش باركا عملية التقييم البيئي قبل بدء المشروع. وسيقدم المشروع مساعدة مالية لدعم هذه العملية.

ياء – السمات الابتكارية

44 - ينطوي المشروع، في تصميمه، على أربع سمات ابتكارية: تتعلق أولهم بنهج تنفيذ المشروع إذ تتولى إدارة الإقليم مسؤولية تخطيط المشروع وتمويله وتنفيذه ورصده. وتتعلق ثانيهم بتوفير الاستثمارات والخدمات بمبادرة من المجتمعات المحلية. وتتناقض هاتان السمتان مع النهج المركزية التي كانت تتصف بهما مشروعات سابقة عديدة. أما السمة الابتكارية الثالثة فهي أن تصميم المشروع يشمل عمليات رصد وتقييم أثر من جانب المستفيدين ترتبط مباشرة بالأهداف والمخرجات. وأخيراً، يجمع المشروع بين الاستثمارات المنتجة مباشرة وخدمات تربية الثروة الحيوانية

والـــزراعة المرتـــبطة بهـــا من جهة والاستثمارات الموجهة لتحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية وصحة المجتمع وإمدادات مياه الشرب من جهة أخرى.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

45 - تشـــكل اتفاقـــية القرض بين دولة إريتريا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساســـها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

46 - ودولة إريتريا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

47 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

48 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى دولة إريتريا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا ثمانية ملايين ومائة ألف (8 100 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 أبريل/نيسان 2042، وأن يتحمل رســـم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكـــون مطابقـــة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 28 مارس/آذار 2002)

1 - (أ) تفتح إدارة إقليم غاش باركا (الوكالة الرائدة للمشروع) حسابا بالنكفة الإريترية بعمليات المشروع (حساب المشروع) وتحتفظ في هذا الحساب فيما بعد في أي فرع لمصرف تجاري في بارنتو يرتضيه الصندوق. وسيكون من حق وحدة تنسيق المشروع – بمقتضى تفويضها من قبل إدارة إقليم غاش باركا، أن تستخدم حساب المشروع. كما سيكون من حق منسق المشروع والمراقب المالي التوقيع على حسابات المشروع.

(ب) وبناء على طلب منسق المشروع، وتأسيسا على خطة العمل والميزانية السنوية، تقوم وزارة المالية كل ثلاثة أشهر بإيداع الأموال اللازمة لعمليات المشروع في الأشهر الثلاثة التالية في حسابات المشروع، وذلك من الحساب الخاص ومن الأموال النظيرة لحكومة دولة إريتريا (والتي ستعرف فيما بعد "بالحكومة").

2 - (أ) تفتح حسابات التشغيل التالية بالنكفة الإريترية، ويحتفظ بها، في أي فرع لمصرف تجاري في بارنتو يرتضيه الصندوق:

(i) يفتح مكتب إقليم غاش باركا في وزارة الزراعة حسابا جاريا، ويحتفظ بهذا الحساب، لعمليات المشروع المتعلقة بعنصري الثروة الحيوانية والزراعة في المشروع (الحساب الفرعي للمشروع في وزارة الزراعة). وسيخول رئيس إدارة الإقليم في وزارة الزراعة تخويلا كاملا في إدارة الحساب الفرعي للمشروع في وزارة الزراعة.

(ii) يفتح مكتب الإقليم في وزارة الزراعة حسابا لعمليات المشروع فيما يتعلق بالعنصرين الفرعيين للخدمات الصحية العامة والخدمات الصحية القائمة على المجتمع المحلي في الإقليم، المتفرعين من عنصر الخدمات الاجتماعية في المشروع (الحساب الفرعي للمشروع في وزارة الصحة). وسيخول المسؤول الطبي في الإقليم تخويلا كاملا في استخدام الحساب الفرعي للمشروع في وزارة الصحة.

وسيشار إلى الحسابين الفرعيين للمشروع في وزارتي الزراعة والصحة بصورة جماعية، وسيشار إليهما عندما تدعو الحاجة باعتبارهم "الحسابات الفرعية للمشروع".

(ب) ستودع وحدة تنسيق المشروع كل ثلاثة أشهر مبلغا من حساب المشروع في الحسابات الفرعية من أجل عمليات المشروع المتعلقة بالعناصر أو العناصر الفرعية التي تحتاج إلى تمويل من هذا المبلغ خلال الأشهر الثلاثة التالية طبقا لخطة العمل والميزانية.

3 – ستتكفل الحكومة بأن يكون تقرير المراجعة السنوية عن أعمال المشروع تقريرا مطولا يقوم على الكشوفات المالية، وأن يتم إعداده طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، وأن يعكس بصورة كافية سير العمل والعمليات في المشروع. وسيشير تقرير المراجعة – من بين ما يشير إليه – إلى (أ) كشوف المصروفات؛ (ب) استخدام الحساب الخاص، وحساب المشروع، والحسابات الفرعية للمشروع، كما سيحتوي على خطاب منفصل من الإدارة. وسوف يرفع رد الحكومة على خطاب إدارة مكتب المراجعة إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، خلال شهر واحد من تلقي الحكومة لتقرير المراجعة.

4 – تتولى الحكومة – خلال 90 يوما من تاريخ نفاذ الاتفاقية – اختيار مكتب لمراجعة أعمال المشروع، بما يتفق مع المعايير والإجراءات المتفق عليها بين الحكومة والصندوق، ليتولى مراجعة الحسابات المتعلقة بالمشروع. وسيخضع هذا الاختيار لاستعراض مسبق وموافقة من جانب الصندوق.

5 – تحتفظ وحدة تنسيق المشروع وكل طرف من أطراف المشروع بسجلات وحسابات مالية ملائمة، طبقا للنظم الحكومية. وسيتم مسك هذه الحسابات طبقا لمبادئ المحاسبة المتفق عليها بشكل عام. وتعكس هذه الحسابات سير المشروع من الناحية المالية وتحدد مصادر التمويل، والمصادر المتاحة، والعمليات، والمصروفات. وستبين حسابات المشروع بالتفصيل المعاملات المالية أثناء فترة تنفيذ المشروع، بما في ذلك تلك الممولة من قرض الصندوق، ومساهمة الحكومة، ومساهمة المستفيدين، وأي تمويل أخر يقدم لأغراض المشروع، كما ستبين التمويل بحسب عناصر المشروع وبحسب فئات الصرف. وستظل حسابات المشروع منفصلة عن أي حسابات ميزانية روتينية أو أي حساب بالمشروع يمول من الخارج.

6 – تتولى وحدة تنسيق المشروع – خلال ستة شهور من تاريخ نفاذ القرض – وضع نظام لرصد وتقييم المشروع. ومن بين ما سيقوم به نظام الرصد والتقييم تسجيل تقدير المستفيدين لتأثير المشروع. وسيكون تشغيل هذا النظام مسؤولية وحدة تنسيق المشروع، التي ستجمع تقديرات المستفيدين لتأثير المشروع في كل سنة، وكذلك استعراض منتصف المدة، وتقييم إنجاز المشروع.

7 – الحد الأدنى لما سيتضمنه استعراض منتصف المدة، هو استعراض إنجازات المشروع ومشكلاته، وعلى الأخص فيما يتعلق بما يلي: (أ) أداء عنصر الثروة الحيوانية والزراعة، وتأثيره؛ (ب) أداء عملية تيسير أمور المجتمعات المحلية وترتيبات تنفيذ اللامركزية؛ (جـ) تقديرات المستفيدين لتأثير المشروع وأدائه؛ (د) أداء مجموعات المستخدمين في إدارة الاستثمارات في البنية الأساسية الممولة من المشروع والمحافظة عليها؛ (هـ) متطلبات المساعدات التقنية في المستقبل؛ (و) أداء وتأثير مشروعات تربية الدواجن الممولة من الجهات المانحة.

8 – تتولى وحدة تنسيق المشروع إعداد مشروع تقرير عن إنجاز المشروع وتقديمه إلى الحكومة وإلى الصندوق خلال أربعة شهور من تاريخ إنجاز المشروع لمناقشته والتعقيب عليه. وسوف تتمثل الوحدة هذه المناقشات والتعقيبات في التقرير النهائي عن إنجاز المشروع.

9 – ستتكفل الحكومة بتنفيذ المشروع في إطار الأهداف والنهج والاستراتيجية المتفق عليها، وتبقي على التزامها بالأنشطة الإنمائية التي تقودها المجتمعات المحلية على أساس خبرة هذه المجتمعات والفرص التي تم تحديدها محليا.

كمـــا ستبقي الحكومة على التزامها بإتاحة الفرص أمام جميع فئات القرويين، بمن فيهم أشد الفئات فقرا، وكذلك النساء بما يتفق مع سياساتها ومع رسالة الصندوق.

10 - تـــتعهد الحكومـــة ببـــناء القدرة التقنية والإدارية للمؤسسات العامة في إقليم غاش باركا، بحيث يستطيع دعم الأنشطة الإنمائية التي تقودها المجتمعات المحلية.

11 - تتخذ الحكومة كافة التدابير اللازمة لضمان إعارة منسقين للمشروع في مناطق فرعية مختارة من الأقاليم على أســـاس العمل لبعض الوقت (أي ثلاثة أيام في الأسبوع) لمساعدة مجموعة تيسير أمور المجتمعات المحلية والمشاركة فـــي هـــذه المجموعـــات من أجل إقامة حلقة اتصال مع الموظفين الفنيين من وزارتي الزراعة والصحة في المناطق الفرعية من الإقليم.

12 - (أ) توفـــر الحكومة – سواء عن طريق الإعارة أو النقل أو التعاقد – موظفين مؤهلين للمشروع بأعداد كافـــية بحسب اتفاقها مع الصندوق، لمكاتب وزارة الزراعة وخدمات البنية الأساسية في الإقليم والمناطق الفرعية من الإقليم.

(ب) تتكفل الحكومة بأن تقدم وزارة الصحة موظفين مؤهلين بأعداد كافية للمحطات والمراكز الصحية في منطقة المشروع.

13 - تتعاون الوكالة الرائدة للمشروع مع الوكالات الدولية الأخرى والجهات المانحة التي تعمل في منطقة المشروع من أجل ضمان تطبيق سياسات موحدة لنفس القطاع (أو القطاعات) أو الأنشطة الذي ينفذها المشروع. وستتكفل الوكالة الرائدة للمشروع بأن تتسق أنشطة المشروع مع المبادرات ذات الصلة في منطقة المشروع.

14 - تـــتعهد الحكومـــة وتضـــمن اســـتمرارها – في أعقاب تاريخ إنجاز المشروع – في تقديم الخدمات الصحية ومواصلة إدارة الوحدات العاملة والفنية المنشأة بمقتضى هذا المشروع للخدمات البيطرية.

15 - تـــتولى الوكالـــة الرائدة للمشروع التأمين على العاملين فيه ضد المرض والحوادث بما يتمشى مع الأسلوب المتبع في الحكومة بالنسبة لموظفيها الإريتريين المدنيين.

16 - ستتشكل الأسر التي ترأسها النساء مجموعة فرعية هامة من بين المجموعات المستهدفة، إذ أنها عادة تكون من أفقـــر المجموعات وأكثرها انعداما للأمن الغذائي بسبب نقص فرص العمل وافتقارها إلى حيوانات الجر اللازمة لإنتاج المحاصيل. وفوق ذلك، سيشجع المشروع، مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجتمعات المحلية. كما أن الاعتبارات الخاصة بالتمايز بين الجنسين ستدرج في برامج تدريب العاملين، حيث أن هذه البرامج ستشمل التدريب علـــى الوعي بقضايا الجنسين الذي سيتولاه خبراء في مسائل التمايز بين الجنسين. وستوجه أنشطة التدريب والإرشاد إلى المسؤولين عن نشاط بعينه، سواء كانوا من الرجال أو النساء. وسيكون هناك تدريب على الإلمام بالقراءة والحساب للنساء، حيث أن معدلات إلمامهن بالقراءة أقل من مثيلتها عند الرجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بناء قدرات الميسرين

المحليين ستشتمل على تدريبهم بمعرفة أخصائيين محليين في قضايا الجنسين لتمكينهم من مساعدة النساء على القيام بدور أكبر في اتخاذ القرارات المتعلقة بمجموعات المستخدمين وأفراد المجتمعات المحلية.

17 - (أ) ستتخذ الحكومة جميع الإجراءات اللازمة لضمان تمثل الأموال النظيرة للمشروع في برنامجها السنوي للاستثمارات العامة، وإدراجها في الميزانية السنوية للوكالة الرائدة للمشروع عن كل سنة من عمر المشروع أثناء فترة تنفيذه. ومن بين ما ستستخدم فيه هذه الأموال النظيرة – طبقا لخطة العمل والميزانية عن كل سنة من سنوات المشروع – تسديد الضرائب السابقة والتكاليف المتكررة. كما ستتكفل الحكومة بأن تدرج أموالها النظيرة في الميزانية السنوية للوكالة الرائدة للمشروع وأن تتاح للوكالة الرائدة للمشروع في كل سنة من سنوات تنفيذه، طبقا لما هو منصوص عليه في خطة العمل والميزانية السنوية.

(ب) تتولى الحكومة – عن طريق وزارة المالية – تحويل الأموال النظيرة إلى إدارات الخزانة المحلية لتمويل نصيب الحكومة في تكاليف أنشطة المشروع والإعفاءات الضريبية.

18 - تتولى الحكومة تشكيل لجنة لتوجيه المشروع خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

19 - تقدم الوكالة الرائدة للمشروع دليل تنفيذ المشروع إلى الصندوق للتعقيب عليه والموافقة خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

20 - نصت اتفاقية القرض على ما يلي كأسباب إضافية لوقف المشروع:

(أ) أن يحدث إلغاء أو تعطيل أو إنهاء أو تعديل في دليل تنفيذ المشروع أو أي مادة فيه، دون موافقة مسبقة من جانب الصندوق، يرى الصندوق أن مثل هذا الإلغاء أو التعطيل أو الإنهاء أو التعديل، له – أو يمكن أن يكون له – تأثير مادي ضار على للمشروع.

(ب) أن يرى الصندوق أن الفوائد المادية للمشروع لا تصل إلى المجموعة المستهدفة، أو أنها تفيد أشخاص من خارج هذه المجموعة.

(جـ) أن يرى الصندوق أن المشروع لا ينفذ بمشاركة كاملة من جانب أصحاب الشأن، وعلى الأخص المجموعة المستهدفة في تخطيط المشروع وتنفيذه وتقدير تأثير تدخلاته.

(د) أن يرى الصندوق أن أي إلغاء أو إبطال أو تعطيل أو إدخال أي تغييرات أخرى على القانون رقم 1996/86 (إعلان إنشاء إدارات إقليمية)، أو غيره من قوانين دولة إريتريا، قد يكون له تأثير مادي ضار على المشروع أو التزامات أي طرف من الأطراف الموقعة على وثائق القرض.

21 - لا يجوز الصرف من القرض على بنود الصرف المنصوص عليها في المشروع لأي مجتمع محلي مختار لتنفيذ هذا المشروع، إلا بعد أن تكون الاتفاقية الثلاثية بين هذا المجتمع المحلي، ووحدة تنسيق المشروع، والإدارة المعنية في الإقليم الفرعي قد وقعت – على أساس الصيغة التي اعتمدها الصندوق من أجل هذا المجتمع المحلي ومعه

– من جانب جميع أطرافها، ووصلت جميع الموافقات المطلوبة (بما في ذلك التصديق عليها، إذا دعت الضرورة)، وتم الوفاء بجميع الشروط المسبقة (إن وجدت).

22 – والشروط التالية تعتبر شروطا مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تكـــون الوكالة الرائدة للمشروع قد شكلت وحدة تنسيق المشروع وعينت بالفعل منسقا للمشروع، ونائبا له ومراقبا ماليا، يرتضيهم الصندوق، طبقا لشروط اتفاقية القرض؛

(ب) أن تكـــون وزارة الحكـــم المحلـــي قد عينت أحد موظفيها للقيام بدور حلقة الاتصال للمشروع على المستوى القطري؛

(جـــ) أن تكون الحكومة قد فتحت حسابا خاصا، وأن تكون الوكالة الرائدة قد فتحت حسابا للمشروع، وأن تكون إدارة إقليم غاش باركا قد أصدرت التفويض أو السلطة اللازمة لوحدة تنسيق المشروع بإدارة حساب المشروع؛

(د) أن تكون الحسابات الفرعية للمشروع قد فتحت بالفعل؛

(هـــ) أن تكون الوكالة الرائدة قد وضعت النظم الأولية للحسابات والمراقبة الداخلية للمشروع، بما يرتضيه الصندوق؛

(و) أن تكون الحكومة قد أكدت توافر الأموال الحكومية النظيرة للسنة الأولى من المشروع؛

(ز) أن تكـــون الحكومـــة قـــد اختارت الأقاليم الفرعية الأربعة التي ستشارك في المشروع، وأن يكون الصندوق قد وافق عليها؛

(ح) أن تكـــون اتفاقية القرض قد وقعت بالفعل، وأن يكون توقيع الحكومة عليها وتنفيذها لها، قد سمح به وتم التصديق عليه من جانب جميع الجهات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(ط) أن تبعث الحكومة إلى الصندوق برأي قانوني مساند.